مجلة الاجتهاد القضائي - المجلد 12 - العدد 01 (العدد التسلسلي 21)– مارس 2020 - (ص ص: 69 – 84)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

المشكلة البحثية وصياغة الفروض في البحث الأكاديمي

The research problem and formulating hypotheses in academic research

د. حنان براهمي[1]

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

h.brahmi@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
02 فيفري 2020	24 فيفري 2020	25 مارس 2020

الملخص:

يعاني الباحث الأكاديمي في دراسات ما بعد التدرج من مشكلة صعوبة فهم طبيعة المشكلة البحثية الجديرة بالدراسة (المشكلة الحقيقية)، التي تعد المنطلق الأساسي للبحث العلمي ومرتكزه، لذا فإن صحتها تؤثر على مخرجاته، لاسيما عند التعبير عنها بالصيغة الكمية والكيفية المناسبة، مما يجعل نتائج البحث العلمي عرضة للخطأ عند ضعف مقدرة الباحث على ذلك. ذلك أن العديد من الأسباب لها دور في تعقيدها وجعلها صعبة الفهم والتحديد، مما يؤثر في ضبطها وادراك العلاقات المحتملة، وفك المركب منها، وإقامة العلاقات على الوجه الصحيح للوصول إلى نتائج علمية سليمة. وهو ما يجعل الباحث الذي لا يمتلك المدركات الكافية، والمعطيات اللازمة فيما يحيط بالمشكلة، وما يتعلق بها، وما يؤثر على كنهها، يخفق في بنائها، وصياغة فروضها، لهذا تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمشكلة البحث، وتحديد نطاقها، بحصر العوامل المساعدة على ذلك،و بيان خصائص المشكلة البحثية الحقيقية، وهذا يمكن من صياغتها علميا، وتحديد متغيراتها، ووضع الفروض العلمية المحتملة الملائمة لها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – الباحث الأكاديمي– دراسات ما بعد التدرج– المشكلة البحثية – المتغيرات البحثية – الفرض العلمي.

Abstract :

The academic researcher in post graduate studies suffers from a problem which is the difficulty of understanding the nature of the research problem worthy of study (the real problem), which is the basis and foundation of scientific research, so its validity affects its output, especially when expressed in the appropriate quantitative and qualitative form, which makes the results Scientific research is subject to error when the researcher's ability to do so is weak. This is because many reasons have a role in its complexity and make it difficult to understand and define , which affects its control and awareness of potential relationships, the dismantling of the compound from them, and the establishment of relationships in the right way to reach sound scientific results. This is what causes the researcher who does not have sufficient awareness, and the necessary data regarding the problem, and what is related to it, and what affects its nature, fails to build it, and formulates its scientific hypotheses. That is why this study aims to introduce the research problem and determine its scope, by limiting the factors that help in this, and clarify the characteristics of the real research problem, and this helps to formulate it scientifically, and define its variables, and put the possible scientific hypotheses appropriate to it.

Key words: *Scientific research- Academic researcher - Research problem- Post-graduate studies- Research variables- Scientific hypothesis.*

[1] المؤلف المرسل: د. حنان براهمي ـــــــــــــــ *Email: h.brahmi@univ-biskra.dz*

مقدمة:

إن البحث العلمي هو محاولة الإجابة عن تساؤلات أو حل مشكلات، ببذل جهد في السعي لجمع المعلومات وتحليلها بإعمال العقل، وتركيز النظر، باستخدام الطرائق، والأساليب والأدوات العلمية المناسبة.

لو تمعنا في هذا التعريف لو وجدنا أن محور البحث العلمي هو المشكلة البحثية، ذلك أن أوله، وآخره، ووسطه متعلق بها. إذ هو تلك المحاولة المرتبطة بمشكلة، نهايتها متعلقة بحلها، ووسطها أساليب واجراءات لمعالجتها، وإذا شبهنا العقل البشري الذي يقوم بهذه المحاولة بجهاز الكمبيوتر فإنه سيتم إدخال معلومات متعلقة بالمشكلة (مدخلات)، ثم المعالجة (عن طريق الأساليب والقواعد العلمية)، لنصل إلى المخرجات (الحلول/النتائج). وإن أي خطأ خلال هذه المراحل سيؤدي إلى عدم صحة المخرجات، ولأنها جميعا ترتبط بالمشكلة محل البحث فإنها محور البحث العلمي، لذلك سننطلق من مسلمة وهي أن "الخطأ في المشكلة البحثية يؤدي إلى خطأ في المخرجات" أي نتائج البحث.

إن هذا الموضوع له أهمية كبيرة من الناحية الأكاديمية، لأن هذا الخطأ كثير الحدوث في الوسط البحثي، وهو ما يلاحظ عند اعداد الباحثين لدراساتهم الأكاديمية لما بعد التدرج (الماجستير / الدكتوراه)، حيث لا يفهم البعض منهم طبيعة المشكلة محور عملية البحث، أو لا يدركون مصادر الحصول عليها، والبعض الآخر لا يراعي خصوصيتها، أما من يتجاوزون كل هذه المراحل، فإنهم يجدون صعوبة في ضبط صيغتها، ووضع الفروض العلمية الملائمة لها.

لذلك فإن المشكلة المطروحة هي: كيف يحدد الباحث الأكاديمي مستوى التعقيد والخصوصية في المشكلة البحثية التي يريد دراستها بما يمكنه من صياغتها علميا بدقة ووضع الفروض الملائمة لها؟

ولما كانت العلاقة متلازمة بين المشكلة والفروض، وهي ذات طبيعة عقلية، فهي تحتاج إلى أساليب وقواعد علمية للتعبير عنهما كما أو كيفا، لذا وجب اعمال قواعد المنهج الاستدلالي للإجابة على السؤال المطروح، وذلك بمراعاة التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم المشكلة البحثية وتحديدها

المبحث الثاني: صياغة المشكلة البحثية والفروض العلمية المناسبة لها

المبحث الأول: مفهوم المشكلة البحثية وتحديدها

لابد أن يفهم الباحث كنه المشكلة البحثية ليضع حدودا فاصلة بين ضرورة القيام بعملية البحث، من عدمه كما عليه ان يحدد طبيعة الدراسة التي يجب أن يقوم بها، حيث لكل مشكلة إطارها،وأساليب بحثها.

المطلب الأول: مفهوم المشكلة البحثية

لتحديد مفهوم المشكلة البحثية، لابد من تعريفها، وتحديد مستوياتها، وإظهار العلاقة بينها وبين الإشكالية، وتعد هذه التفاصيل مهمة للباحث الأكاديمي حسب مستوى البحث العلمي المراد اعداده، حيث يختلف بين رسالة الماجستير، وأطروحة الدكتوراه.

الفرع الأول: تعريف المشكلة البحثية

إن التعرف على كنه المشكلة البحثية هو أول الطريق السليم للباحث الأكاديمي في دراسات الماجستير والدكتوراه، إذ لا يعقل أن ينطلق في هذا المستوى من مجرد مسائل قد تحتاج إلى جهد فكري بسيط للوصول إلى حلها، ولذلك لا يكفي في هذا الموضع تعريف المشكلة البحثية فقط، بل لابد أن نعرض لأسباب التعقيد فيها، التي تحتاج بالضرورة إلى وقت معتبر، وجهد ذهني عالي، وأدوات وأساليب،و مناهج علمية لحلها، وثمة الفارق بين المسألة ومشكلة البحث الحقيقية.

تعرف المشكلة البحثية بأنها "أمر مثير للقلق...، وعلى الرغم من ذلك إلا أن ثمة افتراضا ضمنيا بوجود معرفة لدينا عنها...، لذلك فإن عرض المشكلة بهذه الصورة لا يتطلب بالضرورة اجراء بحث نتقصى فيه الوصول إلى معرفة جديدة[1]".

إذن نحن أمام مستوى يتسم بالبساطة، بحيث لا يتطلب جهدا ذهنيا مركزا للتحليل، وفهم العلاقات، ثم الوصول إلى نتائج. وقد يتطلب هذا المستوى مجرد عرض للمعلومات المتوفرة بجهد عقلي بسيط للوصول إلى الإجابة مباشرة.

بينما إذا شعر الباحث بمستوى من التعقيد في فهم ظاهرة معينة، يتطلب جهدا عقليا مركبا، فسيكون أمام مشكلة بحثية حقيقية، إذ هي الفارق الموجود بين ما نعرفه، وما نريد معرفته بخصوص الظاهرة محل الدراسة[2].

إذن يمكن ضبط تعريف المشكلة البحثية بأنها "موقف معقد يحتاج إلى تفسير"، لذلك على الباحث أن يدرك أسباب التعقيد في فهم ظاهرة معينة، وهو ما ينشئ علاقة من جهة أخرى بين اشكالية البحث والمشكلة البحثية.

الفرع الثاني: أسباب التعقيد في المشكلة البحثية

هناك أسباب كثيرة إذا لاحظها الباحث فهي تعتبر مؤشر على أن مستوى الغموض في الظاهرة قد بلغ حد التعقيد، حيث يستعصي على العقل فهمه بمجرد القيام بعمليات بسيطة ومباشرة، ومن بين هذه الأسباب نجد:

1- تداخل العوامل المؤثرة في غموض الظاهرة موضوع البحث:

إذا تداخلت عدة عوامل في حصول حدث معين، أو الموقف الذي يثير الغموض لدى الملاحظ، والمتعلق بظاهرة علمية معينة حيث لا يمكن تحديد العلاقة مباشرة بين السبب والنتيجة، فإن حل الغموض يحتاج إلى عملية عقلية مركبة. لذلك لابد من فهم الظاهرة من خلال التساؤل عن مضمونها، أوصافها، أبعادها، صورها، أوقات تكرارها، أجزائها، كيفية التفاعل بين هذه الاجزاء.[3]

2- تناقض النتائج حول العوامل المؤثرة في الظاهرة:

هذا السبب يفترض اطلاع الباحث على الدراسات السابقة ذات الصلة بالمشكلة محل البحث، فإذا كانت خلاصة هذه البحوث (من خلال النتائج) دالة على التناقض في ضبط العناصر المؤثرة على الظاهرة، وتحديد العلاقات القائمة، كان ذلك منطلقا للباحث للبحث مجددا فيها،ويعتبر هذا مصدرا للإحساس بمشكلة حقيقية تحتاج إلى التقصي، والاستدلال، ما يجعل تحديد المشكلة المفتاح الحقيقي للبحث.

فإذا ظهر للباحث أن من سبقه قصر في جمع المعلومات، أو أخطأ في فهم بعضها، أو بنى بعض نتائجه على مقدمات غير صحيحة، فإن هذا من أقوى المسوغات لأن تعاد الكتابة في الموضوع.[4]

3 - الواقع المحيط بالظاهرة:

الباحث هو الذي عليه أن يدرك ما يرتبط بالظاهرة وله صلة بالمجتمع، ويشكل مشكلة بحث حقيقية، فلا يكفي حب الاستطلاع الفكري إذ لم يعد سببا كافيا لإجراء البحوث العلمية،فالبحث من أجل البحث ينظر إليه هذه الأيام بعين الارتياب، إن لم يكن بالاستياء، كما أن حب الاستطلاع يجب أن يخضع للتوجيه[5].

هذا يعني أن سبب التعقيد في المشكلة وجود حاجة مجتمعية غير مشبعة من المعرفة العلمية بصددها، وفي ذات الوقت المشكلة التي تنبع من الواقع هي التي يتقبل المجتمع النتائج حولها،رغم صعوبة ادراك الضغوط المتقلبة والمتواصلة، في ذات الوقت التي تولدت عبر التاريخ بفضل البحث العلمي، وتسببت في تعديل الطريقة التي يعيش بها الإنسان حياته،و تنويع الاختيارات المتاحة أمامه، وإعادة توجيه فهمه للكون[6].

وفي حال توافرت هذه الأسباب، وبدت المشكلة حقيقية للبحث والتقصي، فإن ثمة علاقة مهمة عل الباحث أن يلاحظها وهي تتعلق بحدود التعقيد بين مشكلة البحث والإشكالية.

إن هذه العلاقة هي علاقة الكل بالجزء، فإذا كانت الأولى هي الفارق بين ما نعرفه وما نريد معرفته عن الظاهرة محل الدراسة، فإن كل مشكلة تتعلق باشكالية معينة، وهذه الأخيرة

هي "عرض مجموع التصورات،النظريات،الأسئلة، الطرائق، الفروض، والمرجعيات التي تساهم في توضيح وصياغة مشكلة بحث... وكل مشكلة بحثية تتعلق باشكالية لا يمكن ادراكها بمعزل عن الأخرى"[7].

يتضح مما سبق أن الإشكالية أوسع تصورا من المشكلة البحثية، فهي تحوي أبعادا مختلفة سيكون لها أثر على طبائع المشكلات، حسب النسق الكلي الذي تتبعه، وهو الذي يتكون من عدة عناصر.

المطلب الثاني: كيفية تحديد المشكلة البحثية

إن المشكلة ذات صلة بأبعاد كثيرة، ولا يمكن للباحث أن يخضعها للدراسة إلا بعد تحديدها، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين العناصر الموجودة، "فالإشكالية تتضمن العديد من المشكلات البحثية، كل واحدة منها يمكن ان يتفرع عنها العديد من الأسئلة البحثية"[8]، إذ في هذا المستوى سيعمل الباحث على تفكيك هذه المشكلات التي تكون النسق الكلي، حتى يستطيع تحديد كل مشكلة، وإن لم يحددها سيعاني من احدى المشاكل التي تحدثنا عنها وهي فهم مشكلة البحث الحقيقية،حيث إن هو ترك المجال متسعا لن يكون معقولا طرح أسئلة في ذات الوقت تحيط بأبعاد مختلفة، فسيكون محيط البحث ضبابيا، ولن يساعده في ذلك سوى تحديد مشكلته بمراعاة مجموعة من المكونات، مع ضبط خصائص العلاقة محل البحث، أي بمعرفة خصائص المشكلة.

الفرع الأول: تحديد المشكلة البحثية بمراعاة المكونات الشخصية لدى الباحث

هناك جملة من المكونات في شخصية الباحث العلمية تحدث فرقا في التغلب على القلق الذي يشعر به تجاه تحديد المشكلة، وهي تتعلق بمقدراته العقلية، ومدركاته الفكرية في مجال تخصصه وميدانه البحثي.

1 – المقدرة النقدية:

هي من المكونات الشخصية لدى الباحث كما ذكرنا، ورغم أن الفروقات الفردية بين باحث وآخر تجعلها مختلفة، إلا أنها من المهارات التي يمكن تنميتها في مجال البحث العلمي.

إن هذه المقدرة تتعلق "بالبصيرة الواعية التي تستبطن الأمور، والعقلية النافذة التي لا تقبل بالتسليم والقبول لكل ما يمر بها دون أن تعرضه على النقد والتدبر والنظر"[9]، فلابد أن يظهر الباحث قدرته على التفكير النقدي البناء الذي يسمح بتنقيح ومراجعة الآراء والاستنتاجات، وتجنب الجمود، وتحقيق التواصل والتراكم المعرفي[10].

كما لابد أن يمتلك القدرة على التعمق في مستويات العمليات العقلية، كالقدرة على الفهم والتحليل والتركيب والربط والمقارنة والاستقراء والاستنتاج[11].

2 - القراءة الناقدة:

من المكونات المهمة لدى الباحث،لتحديد مشكلته البحثية أن يكثر من القراءة والاطلاع في مجاله البحثي، فشعوره بنقص معرفي حول ظاهرة ما لا يكفي، لأنه سيواجه ذلك النسق الكلي الذي يجعله مرتبكا أمام مجموعة من الأبعاد المحيطة بالمشكلة، وعليه أن يحدد أيا منها هو مجالها.

وتعتبر الدراسات السابقة مساعدا للتحديد، ولابد ألا يخلو بحث علمي جاد من عنوان الدراسات السابقة،يذكر الباحث تحته الابحاث والدراسات والرسائل الجادة التي كتبت في الموضوع الذي قرر دراسته. ويبين الاضافات او التعديلات التي يتوقع ان يتضمنها بحثه ويمتاز بها على من سبقه، ويبين سبب تكرار البحث في الموضوع مرة ثانية.[12]

كما تعتبر قراءة المجلات والبحوث المنشورة حديثا في مجلات أكاديمية محكمة ذات قيمة علمية –سواء كانت محلية أو دولية – بلغة الباحث أو بلغة أجنبية ذات اثر بالغ في تنمية استعداد الباحث الذهني لضبط مجال المشكلة البحثية.

وباعتبار المعرفة المعاصرة ذات فلك افتراضي، فسيساعد البحث في قواعد البيانات، والمواقع الإلكترونية المتخصصة، ومراكز البحوث على الشبكة في زيادة ادراك الباحث محيط النقص المعرفي تحديدا حول مشكلته.

3 - التخصص العلمي:

إن التخصص العلمي في مجال بحثي ضروري لضبط المشكلة البحثية، "لأن ذلك سيساعد الباحث على ضبط أهم المتغيرات الأولية لبحثه"[13]. وقد صادفني في مشوار الإشراف العلمي حالات مثل هذه، حيث يجد الباحث حديث العهد بالبحوث الأكاديمية صعوبات في تحديد المشكلة، عندما يصلها بتخصصات علمية أخرى لا ينتمي إليها، وهو السبب الذي يجعل الإطار النظري للمشكلة غير واضح تماما.

4 - الخبرة والاحتكاك بالميدان:

التجارب التي يكتسب منها الباحث خبرات في ميدان عمله، تثير لديه غموضا حول العديد من المسائل المتشعبة والشائكة، وتطلعه على جوانب لم تكن تخطر للتفكير المجرد ببال[14]، فما يواجهه الباحث في عمله، أو ميدان تخصصه، أو حتى في حياته اليومية، ويثير لديه غموضا، ويشعره بالحاجة الى تفسير لاشباع حاجاته العقلية، سيخلق في ذهنه مشكلة بحثية.

لذلك تعتبر حياتنا العملية وخبراتنا والنشاطات التي نقوم بها المصدر الذي يزودنا بالمشكلات شرط توفر عناصر النقد والحساسية والحماس والاصرار لدينا، وتوفر الدافعية والرغبة في التعرف على الاسباب والعوامل التي تؤدي الى هذه المشكلات.

الفرع الثاني: ادراك خصوصية المشكلة البحثيّة

ليست كل مشكلة تجذب اهتمام الباحث قد تكون جديرة بالدراسة، بل عليه أن يراعي فيها القيمة العلمية،الأصالة، وامكانية اختبارها، وارتباطها بمجال بحثي محدد، هذه الجوانب التي تبرز خصوصيتها كمشكلة بحث حقيقية.

1 – أصالة المشكلة البحثية:

أصالة المشكلة تعني جدتها، وعدم السبق فيها، حفاظا على الجهد ومنعا للتكرار والازدواجية فيها. وعلي الباحث أن يبذل قصارى جهده للتأكد من أن الدراسة غير مسبوقة من خلال استعراض قواعد البيانات المتخصصة على الانترنيت، استعراض الأدلة والكشافات، سؤال المختصين، مراكز الأبحاث[15].

لكن رغم ذلك لابد من مراعاة مسألة في غاية الأهمية، وهي المادة العلمية التي تعتبر المادة الخام للباحث لإنجاز بحثه. إذ أن حداثة المشكلة في البحث الاكاديمي لا تكفي وحدها – رغم أنها داع قوي لهذا النوع من البحوث – لأن" عدم توافر المراجع الأولية والثانوية سيعقد نوعا ما من مهمة الباحث في الوصول إلى نتائج مهمة"[16].

2 – القيمة العلمية للمشكلة:

المشكلة التي تحتاج إلى بحث أكاديمي هي مشكلة ذات قيمة علمية، حيث يشعر الباحث تجاهها بضرورة ملء النقص الذي تعانيه مدركاته العقلية بخصوصها، أو سينعكس ذلك سلبا على الإنسان والمجتمع إذا بقي هذا النقص. هذا يعني ببساطة أن هذه المشكلة بحاجة إلى إجابة، وحاجة العقل لذلك ملحة وضرورية،حيث في ذلك اشباع لحاجة أساسية، والأمر ليس مجرد فضول، أو اضافة لمعرفة الجهل بها لا يؤثر في هرم المعرفة العلمية.

يبدو ذلك مقترن بتصفية المواقف التي تواجه الباحث في حقل علمي بالمعالجة العلمية، وذلك عن طريق "القراءة المنهجية بأسلوبين القراءة الأفقية وهي الانتقال من موضوع إلى الذي يليه– ربطا بالعلاقة أعلاه بين الاشكالية والمشكلة–يعني ذلك جمع أطراف المشكلة، وهنا تتحقق المعرفة الشاملة. والقراءة الرأسية، وهي قراءة جانب من موضوعات البحث من مرجع إلى آخر"[17].

لذلك "يحتاج العلم إلى التحصيل والربط بين القضايا في مجال البحث، وهو ما يتطلب مراجعة ما تراكم من قبل في مجاله حتى يمكن للباحث أن يفكر بأسلوب علمي في مشكلة بحث، فلا يمكن اختيار مشكلة بحثية في الرسالة أو الأطروحة بدون قراءة مسبقة في نفس المجال"[18].

3- ارتباط المشكلة البحثية بمجال بحثي محدد:

تتعلق هذه الخاصية بضيق أو اتساع المشكلة محل البحث، فالمشكلة البحثية في البحوث الأكاديمية هي بالضرورة مشكلة ذات امتداد محدد كما ذكرنا سابقا، أي أنها ليست بالاتساع الذي يجعلها غير واضحة، ولا بالضيق الذي يجعلها صعبة الاختبار.

فلننظر مثلا إلى القول بدراسة أركان الجريمة "في القانون الجنائي"، أو عناصر القرار الإداري "في القانون الإداري"، أو ان يتناول الباحث أركان عقد الزواج " في قانون الأسرة، أو آثار العقد "في القانون الخاص"،جميعها ذات مجال شديد الإتساع يحتوي العديد من الأجزاء المتفرعة، لذا "فاختيار مشكلة عامة يحتاج إلى حزمة من البحوث، ولا يمكن لبحث واحد أن يغطيها، ولا يمكن للباحث الواحد أن يوفيها حقها من حيث أن هناك حدود للوقت والجهد اللازم لإجرائها، فمشكلة البحث العامة تتداخل فيها المتغيرات المؤثرة والمتأثرة ولها العديد من العلاقات مما يجعل طرحها على بساط البحث أمر غير دقيق، و يصعب معه الوصول إلى نتائج أو استنتاجات محددة"[19]، في المقابل لو كانت المشكلة "ضيقة للغاية فإن ذلك سيقيد انطلاق تفكير الباحث،و ذلك بسبب ندرة المراجع الخاصة بها مما يصيب الباحث بالإحباط وفقد الثقة بنفسه[20]."

4 - امكانية اختبار المشكلة البحثية:

إن المشكلة البحثية التي لا يمكن اخضاعها للتمحيص، وجمع الأدلة والبراهين حولها، بل إن العقل البشري قد لا يستطيع الإحاطة بها لخروجها عن دائرة المدرك، يجعل الخوض فيها ضربا من المستحيل.

ولا نقصد بهذا المعنى ما يخرج عن التصورات المعتادة، أو عن الشائع والمألوف، فهذه المسافة تفصل بين المعرفة العلمية والمعرفة العشوائية، لأن"العقل النقدي يبحث عن الحقيقة ولو كانت ضد التصورات الشائعة، فهو يدرك أولا وجود افتراضات مختلفة في شأن الواقع المدروس أو اجابات مختلفة للأسئلة المطروحة، ثم يتعرف ويدرس هذه الإفتراضات،و يقوم بعملية تقويم لدقة تلك الافتراضات بنظرة نقدية بناءة"[21].

كما أن البحث لابد أن يتصل بالواقع لا بالخيال، وهذا يجعل الفروض شأنها شأن المشكلة البحثية ترتبط بالواقع المحيط بها حتى يمكن التأكد من صحتها، ولابد أن يملك العقل البشري فيها الملكات التي تمكنه من التحقق منها في دائرة ما يمكنه أن يصل إليه عن طريق الأدلة والبراهين.

ويفترض لإختبار المشكلة البحثية أن يتوافر لدى الباحث بصددها المعطيات اللازمة، وهذه الأخيرة وعاؤها هو المصادر والمراجع، لذلك لابد أن يقدر مدى توافرها، وامكانية الحصول

عليها، "فلا يختار موضوعا لا تتوافر عنه البيانات،أو تنعدم المصادر التي تعالجه، أو يكون الوصول إليها مسحيلا، أو أن موضوع البحث تحيطه حساسية تعوق استكماله او تنفيذه"[22].

المبحث الثاني: صياغة المشكلة البحثية والفروض العلمية المناسبة لها

ما يلاحظ في الوسط البحثي أن الباحث قد يعاني من مشكلة عدم وضوح صياغة المشكلة البحثية بسبب الغموض في دلالتها، قد يكون ذلك في البداية أمرا طبيعيا إذا كان العقل في المستوى الأول من الشعور بالمشكلة وما يتصل بمحيطها، لكن في مستويات متقدمة من التحديد سيكون ذلك مؤشرا على عدم قدرة الباحث، وعقبة كبيرة تواجه حتى يستطيع إنجاز البحث.

لذلك يحتاج الباحث أولا إلى بناء مشكلته من خلال ضبط صياغتها التعبيرية باختيار الصيغة المناسبة، ثم تحديد متغيراتها البحثية، ومن ثم بناء الفروض العلمية لها.

وتعتبر هذه العملية من أصعب ما يواجه الباحث الأكاديمي على الإطلاق، نظرا لصعوبتها ودقتها في ذات الوقت.

المطلب الأول: بناء المشكلة البحثية

لقد أشرنا آنفا إلى أن المشكلة البحثية ذات طبائع مختلفة، لذلك فإن صياغتها يقتضي "صياغة كلمية تحدد جوهرها، أبعادها، وإطارها، وتوحي بمنهج البحث والأهداف، والخطة والأدوات... كما أن صياغة المشكلة بعبارات واضحة ومحددة يشير عموما الى المتغيرات الهامة بالنسبة للباحث والعلاقة الخاصة بين هذه المتغيرات التي سيتم بحثها"[23]، لذا سنبين أولا الصيغ الشائعة للمشكلة، ومن ثم كيفية تحديد متغيراتها.

الفرع الأول: صيغ المشكلة البحثية

يجب على الباحث أن يجيد اختيار الصيغة المناسبة لمشكلته والتي يمكن أن تكون في صيغة تقديرية، أو سببية، أو حدية، سواء كانت تقريرية، أو استفهامية كما هو معلوم.

1- صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة التقديرية:

إن الصيغة التي تأتي في عبارة تقديرية هي" الصياغة التي يستخدمها الباحث إذا كان موضوعه من الموضوعات العامة التي تحتاج إلى استكشاف، وجمع معلومات عامة، بمعنى لا توجد في ذهن الباحث أسئلة معينة يبحث عن إجابات لها، فهو يريد التوصل إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة "[24].

من الواضح أن هذه الصيغة ترتبط بنوع معين من البحوث، وهي تلك البحوث الاستطلاعية التي تعتمد على التعرف على طبيعة المشكلة البحثية، بجمع أكبر قد ممكن من

المعلومات عن الظاهرة، وهي معلومات ذات طبيعة "كمية"، لذلك فهي تمهد لبحوث أخرى أكثر عمقا.

من نماذج الصيغة ذات العبارة التقديرية تلك التي تستخدم التعرف على الاتجاهات، حتى يحصر الباحث مجال المشكلة البحثية، مثل: "اتجاهات المستثمرين الأجانب نحو الإستثمار الصناعي في الجزائر"، إذ تتعلق هذه الصيغة باستكشاف عدة جوانب مرتبطة بالموضوع:

- نسبة الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي.
- مجالات الإستثمار الصناعي.
- الظروف المحيطة بالاستثمار الأجنبي في هذا القطاع بالجزائر .

2 - صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة السببية:

إذا كان مجال المشكلة البحثية هو البحث عن الأسباب التي تتدخل في الظاهرة،فإن صيغتها تتعلق بذلك، حيث على الباحث أولا التعرف على الأسباب، ثم تحديد الأسباب المؤثرة أو الفعالة، وحينها يحتاج إلى صياغة علاقة محددة كما سنبين لاحقا. **مثال:** ما هي أسباب تجريم الأفعال الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ؟،أو: كيف تحقق اللامركزية الإقليمية الديمقراطية التشاركية ؟

3 - صيغة المشكلة البحثية ذات العبارة الحدية:

إذا أراد الباحث أن يدرس كيفية تأثير عامل معين على النتيجة، فعليه أن يصوغ مشكلته في عبارة تشير إلى البحث عن هذه العلاقة، لذلك فإن العبارة تقوم على حدين السبب والنتيجة.

مثال 01: ما هي العلاقة بين العود في ارتكاب الجريمة ووظيفة العقوبة؟

مثال 02: هل يؤثر نمط السجون على تحقيق الإصلاح وإعادة إدماج الجاني في المجتمع؟

في المثال الأول يتم البحث عن علاقة بين "وظيفة العقوبة" و" العود"، أي أن الباحث حدد عاملا وهو وظيفة العقوبة وتأثيره في تكرار ارتكاب الجريمة، رغم أن تكرار ذلك قد يرتبط بعوامل أخرى.

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات البحثية

إذا كان موضوع الباحث يرتكز على دراسة أسباب وعوامل، أو أدوار وعلاقات ذات تأثير مفترض، فإن صياغة المشكلة البحثية يتطلب بالضرورة وجود متغيرات بحثية ضمن العبارة المكونة لها.

لذلك فإن المتغير هو العامل الذي يمكن أن يكون له عدة قيم أو أوصاف، والأصناف الرئيسة لهذه المتغيرات تتنوع بين متغير مستقل ومتغير تابع، حيث تعتبر المتغيرات المستقلة تلك

المتغيرات التي يختارها الباحث ويعالجها بطريقة معينة ليحدد أثرها على متغير آخر، أما المتغير التابع فمهمته هي تحديد اذا كان هناك أي تأثير للمتغير المستقل.

بدلالة بسيطة فإن "المتغير المستقل هو المسبب أو المؤثر،أما المتغير التابع فهو الذي يتأثر بالمتغير المستقل ويكون ناتجا عنه"[25]، ويأتي ذلك ضمن النموذج البسيط وهو من أكثر النماذج استخداما على مستوى الدراسات العربية والمحلية"[26]، مثلا: أثر ممارسة الإشراف البيداغوجي على جودة البحوث الأكاديمية. وإذا كانت هناك عدة متغيرات مستقلة، أي عدة أسباب مؤثرة، ورمزنا للمتغير المستقل بالرمز (س)، والمتغير التابع بالرمز(ت)، و(ع) هو تأثير المتغير س، فإن العلاقة المراد دراستها ستكون بدلالة رياضية كالآتي: (ت)=ع (س1، س2، س3).

المطلب الثاني: الفرض العلمي وكيفية صياغته

عندما يضبط الباحث صيغة المشكلة البحثية، ويحدد متغيرات بحثه، سيهل عليه حينها وضع الفروض العلمية تبعا لذلك، وهو ما يظهر تلك العلاقة بين الفرض العلمي والمشكلة البحثية، حيث إن النجاح في صياغة هذه الأخيرة يضبط دائرة الفروض المحتمل وضعها، لكن على الباحث أن يدرك أولا كنه الفرض العلمي، ووظيفته في البحث.

الفرع الأول: تعريف الفرض العلمي ووظيفته في البحث

لما كانت المشكلة البحثية تحتوي في صيغتها على علاقة بين متغيرين، حيث يريد الباحث التعرف على طبيعة العلاقة التي تربطهما، فإن الفروض العلمية تحتوي على صياغة مؤقتة بخصوص هذه العلاقة تثبتها، أو تنفيها.

لذلك يعرف الفرض العلمي بأنه "تخمين أو زعم أو تنبؤ يصف العلاقة المحتملة أو المتوقعة بين متغيرات البحث"[27]، لذلك تعتبر الفروض العلمية " احتمالات أقل من الحقيقة، وتمثل أكثر الإجابات احتمالا للسؤال الذي يدور حوله البحث".[28]

كما يحدد الفرض العلمي المساحة البحثية التي سوف تنشط داخل حدودها عمليات التنقيب عما هو مطلوب[29]، ولا يشترط وجود الفرض في كل البحوث، فبينما تشتمل بعض البحوث عليها، قد لا تشتملها أخرى.

ففي الدراسات الاستطلاعية التي ترتكز بشكل أساسي على جمع المعلومات، تعد الفروض أساسًا لخطوات أخرى لاحقة، بل إن الباحث يبني عليها[30].

ويعد الفرض العلمي الخطوة الأكثر أهمية لما يترتب عليه من خطوات لاحقة، تتعلق باختيار المنهج العلمي المناسب، والأدوات البحثية، كما "تنعكس ايجابا على بقية خطوات البحث بغض النظر عن موضوعه ونوعه"[31].

لذا لابد أن يرتكز الفرض العلمي على قاعدة معلومات، وهي تلك "البيانات التي أمكن جمعها حول المشكلة بشكل أولي، حيث لا يمكن أن يبنى الفرض العلمي دون خلفية قاعدية للمعلومات المتحصل عليها حول المشكلة محل الدراسة،و بذلك يكون بعيدا عن التحيز الشخصي[32]، والعشوائية.

الفرع الثاني: صياغة الفرض العلمي تبعا للمشكلة البحثية

لابد من تحديد الفرض العلمي عن طريق اختبار العلاقة بين متغير مستقل، ومتغير تابع، وامكانية التحقق، واثبات الصحة أو الدحض[33]، بناء على المنهج العلمي، والأدوات والوسائل المناسبة لذلك[34]. ولذلك تتنوع الفروض حسب طبيعة هذه العلاقة، وتتحدد أيضا كيفية الاختبار، على النحو الذي سيأتي بيانه.

1 - الفرض العلمي الموجب:

الفرض العلمي الموجب هو الفرض الذي يحدد علاقة ايجابية بين متغيرين، إذ يثبت فيه الباحث علاقة مباشرة بين متغيرين، سواء كانت طردية، أو عكسية[35].

مثال: توجد علاقة بين آداء المجلس التشريعي لمهامه بفاعلية وعدم وجود كفاءات قانونية بين أعضاء المجلس.

وقد يكون هذا الفرض موجه، أو غير موجه، وبناء على ذلك فإن الفرض العلمي الموجه يتضمن فروق باتجاه محدد، كأن يتسبب وجود متغير مستقل في وجود المتغير التابع، أو عدم وجود المتغير المستقل في عدم وجود المتغير التابع، أو أن تتسبب الزيادة أو النقص في الأول، في زيادة أو نقص الثاني[36].

مثال: كلما زادت الرقابة الإدارية المباشرة، انخفضت معنويات الموظفين.

أما الفرض العلمي غير الموجه فإنه يعبر عن وجود علاقة بين متغيرين، دون تحديد اتجاه تلك العلاقة، حيث يشير هذا الفرض إلى وجود فرق دال، دون تحديد هذا المستوى[37].

مثال: توجد علاقة بين طبيعة العمل الإداري والانتظام في الدوام الرسمي.

2 - الفرض العلمي السالب:

الفرض العلمي السالب هو الفرض الذي يعبر عن علاقة سلبية بين متغير مستقل ومتغير تابع، لذلك يسمى الفرض المعدوم، أي الذي يعدم تلك العلاقة، وبالتالي فإن حاصل الفرق بينهما يساوي الصفر، لذلك يسمى أيضا "الفرض الصفري".

خاتمة:

يعتبر الخطأ في فهم طبيعة المشكلة البحثية وصياغتها لدى الباحث الأكاديمي أحد أهم المشكلات في الوسط البحثي، لأن ذلك سيؤثر على عملية البحث كلها. وهو ما يستدعي تحديد

المدركات من البداية، حيث لابد ان يدرك الباحث مستويات الغموض، والتعقيد، والتناقض الدال على وجود مشكلة حقيقية، ومن ثم وضعها في نسق كلي لتحديد أبعادها، مما سيعينه على صياغتها بشكل سليم، ووضع الفروض العلمية المحتملة على نحو ملائم، لذا على الباحث الأكاديمي أن يتبع جملة من الخطوات:

1- تنمية مهاراته الفكرية النقدية بالقراءة الناقدة المتصلة بمحيط المشكلة وهذا سيساعده على:

أ – امتلاك قوة الادراك لما هو متناقض، ناقص، غامض، وهذه الملكات تمكنه الشعور بمحيط المشكلة البحثية أولا.

ب – ضبط العوامل المؤثرة في النسق الكلي للمشكلة البحثية.

2 – التحرر من التصورات العشوائية، رغم إمكانية وضع تصورات مختلفة عن المشكلة محل البحث ذات نطاق محدد، يتوافر حوله وعاء معلوماتي، لذا لابد من:

أ – ترشيد مهاراته في استخدام الأوعية المعلوماتية، بالاستفادة أولا من الدراسات العلمية السابقة.

ب – وضع تصورات عن المشكلة المعقول، وما يمكن اختباره.

3 – تحديد المتغيرات ذات الصلة بمشكلة البحث بدقة بمراعاة التخصص العلمي الدقيق، والخبرة الميدانية، ومن ثم يحتاج الباحث الأكاديمي إلى عملية تصفية لمجموع المتغيرات المتداخلة عن طريق المعالجة العلمية.

4 – ضبط الصيغة التعبيرية الممكنة، والمتغيرات البحثية ضبطا دقيقا، حسب طبيعة البحث والمشكلة البحثية

5 – تحديد الفروض العلمية المحتملة سلبا أو ايجابا باتجاه معين، أو دون تحديد اتجاه، لكن بتحديد فرق دال بين العلاقات التي تربط المتغيرات البحثية يمكن اختباره

من خلال النتائج السابقة، وما لوحظ من أخطاء في تحديد المشكلات البحثية، وامكانية وضع صيغة معبرة عنها عند إنجاز البحوث الأكاديمية، وضبط فروض علمية ملائمة تبعا لها، فإننا نوصي بما يلي:

1 – انشاء مساقات علمية "وحدات" لتدريس مهارات خاصة لطلبة الماجستير، والدكتوراه في البحث الأكاديمي بشكل تطبيقي، سواء المهارات العقلية، أو قدرات التعبير الكمي والكيفي بالأساليب والأدوات العلمية المناسبة لكل ميدان، مثلا علوم الاحصاء وتطبيقات الأساليب المسحية في ميدان القانون.

2 – تنظيم عملية اختيار عناوين البحوث الأكاديمية وتسجيلها– وبالتالي المشكلات البحثية الحقيقية الجديرة بالدراسة – باختبار جديتها وعمقها بعرض علمي أولي من طرف الباحث حول المشكلة المقترحة أمام لجنة علمية، قبل تسجيلها بشكل نهائي.

3 – يمكن أن يطلب من الباحث الأكاديمي في الوحدة المنهجية المقررة خلال الدراسة انجاز بحوث قصيرة نوعية، كمية، استطلاعية يستخدم فيها التعبير الكمي، الكيفي، وكيفية صياغة اتجاهات الفروض العلمية المحتملة لمشكلات في مساقات التدريس الأخرى في تخصصه الدقيق.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / الكتب:

باللغة العربية:

1. باسم بشناق، أسس البحث العلمي القانوني دليل الطالب في كتابة الأبحاث والأطروحات العلمية. د.ن، د.م، 2013.
2. جون ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، تر: شعبة الترجمة باليونسكو. عالم المعرفة، 1987، الكويت.
3. ريما ماجد، منهجية البحث العلمي إجابات عملية لأسئلة جوهرية. مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 2016.
4. سعد علي حمود العنزي، عامر علي حسين العطوي، نماذج البحث في ادارة الاعمال.د.ن، د.م، 2011.
5. عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي. جامعة الملك عبد العزيز، ط 1،جدة، 2012.
6. العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

باللغة الفرنسية:

*1.Mohamed Louadi, **La problématique et la question de recherche en sciences de gestion** ,s.e , s.l, 2012.*

*2. Omar Aktouf , **Methodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisation**. P.U.Q , montreal,1987.*

*3. Rymand Robert Tremblay et Yvan Perrier, **outils et méthodes de travail intellectuel**. la Chenelière inc , 2e éd,s.l,2006.*

ثانيا – المقالات العلمية:

أ. مقالات في المجلات العلمية:

1. حسين مطاوع الترتوري، "البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 20، (حزيران 2010).

ب. مقالات في الملتقيات العلمية:

1. محمد سيد حمزاوي، "اختيار وصياغة مشكلات البحث في العلوم الإدارية والأمنية"، الملتقى العلمي الأول حول تجويد الرسائل والأطروحات العلمية، 2011/12/10، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، الرياض.

ج. مقالات على المواقع الالكترونية:

1. داود بن درويش حلس، "دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية"، 02/2010، على موقع: (*iugaza.edu.ps./dhelles/files*).

2. عبد الفتاح ماضي، "دليل الباحث"، 13 أفريل 2012، على موقع: (*www.abdelfattahmady.net*).

ثالثا – المحاضرات:

1. لهاشمي بن واضح، منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا،محاضرات موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

2. مصطفى فؤاد الخصاونة، محاضرة حول أصول اعداد البحث القانوني، ب.ت، على موقع:(*www.lawjo.net*).

الهوامش:

[1] – **داود بن درويش حلس، "دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية"، 02/2010،** (*iugaza.edu.ps./dhelles/files*)، **ص 33.**

[2] –*Mohamed Louadi,* ***La problématique et la question de recherche en sciences de gestion*** *,s.e , s.l, 2012, p 5.*

[3] – **محمد سيد حمزاوي،"اختيار وصياغة مشكلات البحث في العلوم الإدارية والأمنية"، الملتقى العلمي الأول حول تجويد الرسائل والأطروحات العلمية، 2011/12/10، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، ص 7.**

[4] – **المرجع نفسه، ص 94.**

[5] – **جون ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، تر: شعبة الترجمة باليونسكو. عالم المعرفة، 1987، الكويت، ص 17.**

[6] – **المرجع نفسه، ص 21.**

[7] –*Rymand Robert Tremblay et Yvan Perrier,* ***outils et méthodes de travail intellectuel****, la Chenelière inc , 2e éd,s.l,2006,p 1.*

[8] –*Ibid ,p 4.*

[9] – **داود بن درويش حلس، مرجع سابق، ص 34.**

[10] – **عبد الفتاح ماضي، "دليل الباحث"، 13 أفريل 2012،على موقع:**(*www.abdelfattahmady.net*).

[11] – **العربي بلقاسم فرحاتي، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات.دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 34، 35.**

[12] – **حسين مطاوع الترتوري، "البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 20، حزيران 2010 ص 93.**

[13] – **الهاشمي بن واضح، منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا،محاضرات موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.**

[14] – **داود بن درويش حلس، مرجع سابق، ص 35.**

[15] – **عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي. جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، جدة، 2012، ص 7.**

[16] – **الهاشمي بن واضح، مرجع سابق.**

[17] – مصطفى فؤاد الخصاونة، "محاضرة حول أصول اعداد البحث القانوني"، ب.ت،(*www.lawjo.net*)، ص 8.

[18] – محمد سيد حمزاوي، مرجع سابق، ص 5.

[19] – المرجع نفسه، ص 15.

[20] – باسم بشناق، أسس البحث العلمي القانوني دليل الطالب في كتابة الأبحاث والأطروحات العلمية، د.ن، د.م، 2013، ص 25.

[21] – عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق.

[22] – داود بن درويش حلس، مرجع سابق، ص 38.

[23] – باسم بشناق، موجع سابق، ص ص 40، 41.

[24] – عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، مرجع سابق، ص 9.

[25] – ريما ماجد، منهجية البحث العلمي إجابات عملية لأسئلة جوهرية. مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 2016، ص 44.

[26] – سعد علي حمود العنزي، عامر علي حسين العطوي، نماذج البحث في ادارة الاعمال. د.ن، د.م، 2011، ص 11.

[27] – ريما ماجد، مرجع سابق، ص 44.

[28] – عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، مرجع سابق، ص 29.

[29] – الهاشمي بن واضح،مرجع سابق.

[30] – عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، ص 28 (بتصرف). داود بن درويش حلس، مرجع سابق، ص 50.

[31] – الهاشمي بن واضح، مرجع سابق.

[32] – باسم بشناق، مرجع سابق، ص 30.

[33] – داود بن درويش حلس، مرجع سابق، ص 50.

[34] –*Omar Aktouf , **Methodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisation** ,P.U.Q ,montreal,1987,p 62.*

[35] – عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، مرجع سابق، ص 30.

[36] – الهاشمي بن واضح، مرجع سابق.

[37] – المرجع نفسه.